المرصد

عين على الأحداث

الخميس 01 أكتوبر 2020 | 35 صفحة | العدد 132 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تطورات على مختلف الاصعدة

ملامح تغيرات قادمة في المشهد الليبي

الجراري: الجيش فرض شروطه لعودة إنتاج النفط

تحولات المشهد السياسي في ليبيا..ماذا بعد تخلي الثني والسراج؟

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تطورات المشهد في ليبيا

تفاؤل بتسوية ومخاوف من التصعيد

مجلة «المرصد»

تشهد الساحة الليبية تسارعا مطردا في الأحداث على جميع الأصعدة يشير بعضها الى اقتراب حدوث انفراجة في المشهد المتأزم منذ سنوات واعادة البلاد الى مسار الاستقرار والبناء،فيما ينذر البعض الآخر بمزيد من التعقيدات والصعوبات التي قد تدفع الأزمة الليبية الى مربع الصفر ويجهض كل المحاولات محليا ودوليا لانهائها.

ولعل أبرز الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال الأيام القليلة الماضية كان على الصعيد السياسي مع اعلان الحكومة المؤقتة شرق البلاد عن استقالتها والتي أعقبها اعلان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في غرب البلاد اعتزامه التنحي من منصبه،وهو ما مثل مفاجئة مدوية غلفت المشهد الليبي وأثارت تساؤلات كبيرة حول أسباب هذه المستجدات ومآلاتها.

وأعلن رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، الأربعاء 16 سبتمبر الجاري، استعداده للاستقالة الشهر المقبل.وقال السراج في كلمة نقلها التلفزيون الرسمي «أعلن للجميع رغبتي الصادقة تسليم مهامي في موعد أقصاه آخر شهر أكتوبر.. على أمل أن تكون لجنة الحوار استكملت عملها واختارت مجلسا رئاسيا جديدا ورئيس حكومة».

وأشار السراج إلى أن لجنة الحوار المعنية بتشكيل مجلس رئاسي ستختار رئيس حكومة يتسلم مهام رئيس وزراء خلفا له.واتهم أطرافا لم يسمها ووصفها بالمتعنتة بالعمل على عرقلة الحكومة بشكل لافت ومتكرر، مؤكدا أن كل هذه الأمور «جعلت الحكومة تواجه صعوبات وعراقيل جمة في أداء واجباتها على النحو الأمثل.

ويرأس السراج حكومة الوفاق منذ تشكيلها في طرابلس عام 2015 إثر اتفاق الصخيرات بوساطة أممية.وشهد المجلس الرئاسي تصدعات كثيرة كشفت عنها الاستقالات العديدة لأعضائه كما تصاعدت حدة الخلافات خلال الفترة الماضية بين السراج ونائبه أحمد معيتيق ثم بين السراج ووزير داخليته فتحي باشاغا والتي وصلت حد ايقاف الأخير عن العمل ثم عودته بضغوط تركية وفق تقارير اعلامية.

وأثار اعلان السراج تساؤلات عدة كان من أبرزها مصير المليشيات ومرتزقة تركيا خاصة وأن الأخيرة سارعت لاعلان

أثار اعلان السراج تساؤلات عدة كان من أبرزها مصير المليشيات ومرتزقة تركيا خاصة وأن الأخيرة سارعت لاعلان انزعاجها من توجه رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج لتقديم استقالته.

انزعاجها من توجه رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج لتقديم استقالته خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل.وقال الرئيس التركي طيب أردوغان، إنّ «تركيا مستاءة من استقالة السراج من منصبه» معتبرا أنّ قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر «سيُهزم عاجلا أم آجلا»، على حد زعمه.

وأثارت هذه التصريحات تساؤلات حول أسباب انزعاج النظام التركي من تنحي السراج.وذهب مراقبون الى اعتبار الأمر دليلا جديدا على مساعي أنقرة لاستمرار حكومة السراج في عملها كأداة لتحقيق الأطماع التركية في ليبيا.ويؤشر حديث أردوغان عن هزم الجيش الليبي الى نواياه لاشعال فتيل الحرب مجددا بما يسمح له ولحلفائه بالاستمرار في السلطة في طرابلس.

من جهة أخرى يطرح تنحي السراج من منصبه تساؤلات حول البديل ويشير كثيرون الى احتدام التنافس بين قيادات ابرزها الاخواني خالد المشري رئيس مجلس الدولة ووزير الداخلية المفوض فتحي باشاغا.كما يهدد رحيل السراج بإحداث خرق للقاعدة الهشة للتحالفات بين الميليشيات الطرابلسية والفساد في العاصمة وإثارة صراعات جديدة. بحسب ما أكد تقرير نشرته مجلة «جون أفريك» الفرنسية.

والى شرق البلاد، أعلنت الحكومة المؤقتة، الأحد 13 سبتمبر الجاري، استقالتها لمجلس النواب.وذكر الموقع الرسمي لمجلس النواب الليبي، أن الحكومة برئاسة عبدالله الثني تقدمت باستقالتها لرئيس مجلس النواب عقيلة صالح وسيتم عرضها على المجلس للنظر فيها.وجاء ذلك خلالاجتماع طارئ في مدينة القبة، جمع صالح بكل من: عبدالله الثني، ونائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، ورؤساء اللجان النوعية في مجلس النواب، ووزراء المالية، والصحة والاقتصاد.

وجاءت الاستقالة في أعقاب موجة

> تشير هذه الأحداث الى محاولات لاعادة احياء تنظيم «داعش» في ليبيا،خاصة بعد الحديث عن استعادة التنظيم لنشاطه بشكل لافت في مدينة صبراتة الواقعة غرب البلاد.

احتجاجات شعبية شهدتها مدن شرق ليبيا وعلى رأسها بنغازي والمرج والبيضاء، لـ3 أيام متتالية،بسبب انقطاع الكهرباء ونقص السيولة في المصارف وارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازي والفساد الاداري والمالي بمؤسسات الدولة.وأعلنت القيادة العامة للجيش الليبي في بيان لها عن «دعمها لحق التظاهر للشعب الليبي ضد تفشي الفساد، والأزمات السياسية والاقتصادية، وتردي الخدمات».

هذه التطورات السياسية رافقتها تطورات أمنية لعل أبرزها عودة تنظيم «داعش» الى واجهة الأحداث في البلاد،وجاء ذلك مع اعلان الجيش الوطني الليبي مقتل عدد من عناصر التنظيم الارهابي خلال عملية نوعية استمرت 9 ساعات في حي عبد الكافي بمدينة سبها جنوب البلاد.وأوضح الجيش الليبى أن العملية نفذتها الوحدات العسكرية بالكتيبة 116 مُشاة والكتيبة 160 مُشاة التي تمكنت من القضاء بالكامل على الخلية الإرهابية التابعة لتنظيم داعش.

وتاتي هذه العملية بعد شهر من اعلان الجيش الوطني الليبي،أن وحداته تمكنت من القضاء على خلية تابعة لتنظيم داعش، كانت تجهز لمهاجمة مواقع نفطية جنوب البلاد. وقال المتحدث باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، خلال مؤتمر صحافي،إن «منطقة الجنوب الغربي تتعرض لخروقات من قبل التنظيمات «الإرهابية»، وإن «الجيش تعامل مع عدة تجمعات».وأكد المسماري «مقتل أبو عبد الله الخليفة الجديد لتنظيم داعش في ليبيا خلال العملية».

وتشير هذه الأحداث الى محاولات لاعادة احياء تنظيم «داعش» في ليبيا،خاصة بعد الحديث عن استعادة التنظيم لنشاطه بشكل لافت في مدينة صبراتة الواقعة غرب البلاد، حيث استقر آلاف المرتزقة الذين نقلتهم تركيا، ما بات يشكل خطورة على هذه المدينة الساحلية وإمكانية تحوّلها إلى بؤرة للإرهابيين.وحذر الجيش الليبي في عدة مناسبات من نقل تركيا لعناصر إرهابية، ومتطرفة إلى الأراضي الليبية، واتهمها بتحويل غرب ليبيا معسكراً للدواعش.

> أدى توقف إنتاج النفط في ليبيا الذي تتدفق عائداته إلى حسابات المصرف المركزي بالعاصمة طرابلس،إلى خسارة إيرادات تصل إلى 9 مليارات و600 مليون دولار، وفقا لبيانات المؤسسة الوطنية للنفط.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت

ليبيا حدثا مفصليا مع اعلان عودة انتاج النفط في ليبيا بعد اتفاق بين القيادة العامة للجيش الوطني الليبي ونائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق،وهو ما مثل خطوة جديدة مفاجئة ولكنها ايجابية في سياق البحث عن توافق ليبي شامل،واعتبرها كثيرون بداية الطريق نحو الوصول الى تسوية سياسية من شأنها انهاء الأزمة المستعصية.

لكن هذا الاتفاق الذي قوبل بترحيب محلي ودولي، أثار مخاوف تركيا التي تحرك حلفاؤها في ليبيا لرفض الاتفاق ومحاولة اجهاضه.وجاءت هذه التحركات عبر جماعة «الاخوان» الحليف الأبرز لنظام أردوغان، حيث أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا،الاخواني خالد المشري عن رفضه المطلق للاتّفاق،الذي وصفه بأنه «مخالف للمبادئ الحاكمة بالاتفاق السياسي والقوانين المعمول بها»، وفق تعبيره.

ويشير مراقبون الى أن التحركات الاخوانية لاجهاض اتفاق النفط تأتي خدمة للأجندات التركية الساعية لنهب ثروات البلاد،وهو ما توضح جليا من خلال تصريحات رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان،الذي عبر عن رفضه الاتفاق الذي تم بموجبه استئناف إنتاج وتصدير النفط، مطالبا «بضرورة الحفاظ في أي تسوية سياسية ليبية على مصالح الدول الشريكة في المجال الجيوسياسي» في إشارة إلى تركيا.

وكانت القبائل الليبية قد أعلنت في 18 يناير/كانون الثاني الماضي إغلاق الحقول والموانئ النفطية شرقي البلاد، وإيقاف تصدير النفط بالتزامن مع انعقاد مؤتمر برلين لإيصال رسالة احتجاج للدول المنخرطة في حل الأزمة الليبية على استخدام حكومة السراج لعوائد النفط لجلب ودفع رواتب المرتزقة السوريين والعسكريين الأتراك.

وأدى توقف إنتاج النفط في ليبيا الذي تتدفق عائداته إلى حسابات المصرف المركزي بالعاصمة طرابلس،إلى خسارة إيرادات تصل إلى 9 مليارات و600 مليون دولار، وفقا لبيانات المؤسسة الوطنية للنفط. ويؤكد مراقبون أن على الأطراف الليبية العمل على اعادة انتاج النفط بما يضمن تحسين الأوضاع القتصادية التي ستنعكس ايجابيا على المواطن الليبي الذي خرج في مظاهرات حاشدة تنديدا بالأوضاع المعيشية المتردية في بلد غني بالنفط.

وعلى وقع هذه التطورات المتسارعة، تشهد الساحة الليبية تحركات دولية كان آخرها فرض الاتحاد الأوروبي، عقوبات على ثلاث شركات تركية وأردنية وكازاخستانية ضالعة في انتهاك حظر مبيعات الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا.وتم تبني القرار على مستوى السفراء وأيده وزراء خارجية الاتحاد خلال اجتماع عُقد الإثنين في بروسكل.

وقالت تقارير اعلامية انه عُثر على أدلة دامغة ضد الشركات والأشخاص الذين فُرضت عليهم عقوبات.مشيرة الى أنه سيتمّ تجميد أصولهم في الاتحاد الأوروبي ولن يتمكنوا من إقامة علاقات مع شركات في التكتل، ولا الوصول إلى الأسواق المالية الأوروبية.كما تم إرسال كل الأدلة

> تتسارع التحركات الدولية لانهاء الأزمة الليبية ونقلت قناة «العربية» عن مصادر بأن اجتماع جنيف سيعقد في 15 تشرين الاول/أكتوبر المقبل، على أن تحضره 80 شخصية ليبية من أطياف متنوعة.

على الانتهاكات إلى الأمم المتحدة التي يمكن أيضاً أن تفرض عقوبات.

ومازالت معضلة السلاح تلقي بظلالها على المشهد الليبي وتمثل احدى أهم التحديات التي تواجه المساعي الداخلية والدولية لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، بعد سنوات من الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية.فهذه الظاهرة التي انتشرت في البلاد منذ العام 2011،تحولت إلى المشكلة الأولى خاصة في ظل استمرار تدفق السلاح الى البلاد رغم الحظر المفروض عليها منذ سنوات.

واعتبر متابعون للشأن الليبي أن العقوبات الجديدة تمثل نقطة هامة في اطار تحجيم الانتهاكات المستمرة لحظر السلاح في ليبيا. ووصف سفير هولندا لدى ليبيا «لارس تومرز»،في تغريدة له بموقع «تويتر»،القرار بأنه «خطوة مهمة كمبادرة جماعية في الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات إضافية على انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات حظر الأسلحة في ليبيا».

وتتسارع التحركات الدولية لانهاء الأزمة الليبية ونقلت قناة العربية عن مصادر بأن اجتماع جنيف سيعقد في 15 تشرين الاول/أكتوبر المقبل، على أن تحضره 80 شخصية ليبية من أطياف متنوعة.وبحسب المصادر يهدف هذا الاجتماع إلى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي الليبي بعد عزم فائز السراج رئيس حكومة الوفاق تسليم السلطة بنهاية أكتوبر المقبل

واستضافت مدينة مونترو السويسرية اجتماعاً تشاوريا بين الأطراف الليبية توافق خلاله المشاركون على إجراء انتخابات خلال 18 شهراً والبدء بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.وقبل ذلك استضافت بوزنيقة بالمملكة المغربية محادثات برلمانية ليبية-ليبية، بهدف توحيد المؤسسات السيادية في البلاد.كما اتّفق الطرفان على مواصلة الحوار و«استئناف هذه اللقاءات في الأسبوع الأخير» من شهر سبتمبر الجاري «من أجل استكمال الإجراءات اللازمة التي تضمن تنفيذ وتفعيل هذا الاتفاق. وتعيش ليبيا منذ سنوات انقساماً سياسياً حاداً يمنع توحيد مؤسسات الدولة، فيما يتواصل وجود الميليشيات والتنظيمات الإرهابية والعصابات الإجرامية، التي مازالت تستبيح الأراضي الليبية وتسعى لإستنزاف ثرواتها بدعم من دول تقودها أطماعها في البلد الغني بالنفط.ويرى مراقبون أن التطورات الأخيرة تشكل فرصة هامة للذهاب نحو ارساء الاستقرار في البلاد، لكن تبقى المخاوف قائمة من اجهاض جهود التسوية في ظل تعنت بعض الأطراف بدعم من دول تسعى للابقاء على حالة الفوضى في ليبيا.

> بحسب المصادر يهدف هذا الاجتماع إلى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي الليبي بعد عزم فائز السراج رئيس حكومة الوفاق تسليم السلطة بنهاية أكتوبر المقبل.

> العقوبات الجديدة تمثل نقطة هامة في اطار تحجيم الانتهاكات المستمرة لحظر السلاح في ليبيا.

تحولات المشهد السياسي في ليبيا

ماذا بعد تخلي الثني والسراج؟

شريف الزيتوني

يتحرك المشهد الليبي بشكل متسارع، إيقاف لإطلاق النار بشكل مفاجئ، تحركات في الداخل والخارج نحو حل ينهي سنوات الصراع، رغبة إقليمية ودولية في إيقاف تعقيدات السنوات الماضية ومعها رغبة شعبية في استعادة الهدوء والبدء في عملية سياسية تُعطى فيها الفرصة للجميع. بموازاة ذلك استقالة في الحكومة المؤقتة وأخرى مؤجلة في حكومة الوفاق، بحجة الرغبة في تغيير المشهد السياسي والتحضير لمرحلة جديدة تتجاوز الخلافات الماضية. والمؤكد في كل ذلك أن هناك ضغطا ما مورس على كل الأطراف من أجل الالتقاء على طاولة واحدة في المغرب وجنيف للخروج من الأزمة.

استقالة الثني والسراج في ظاهرها إرضاء لغضب داخلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكن الواقع أنها كانت ضمن ترتيبات دولية تعيد خلط الأوراق وتوزيعها بشكل يرضي الأطراف المتصارعة.

في الـ13 من سبتمبر الجاري أعلن رئيس الحكومة المؤقتة عبد الله الثني عن استقالته من منصبه دون تقديم الكثير من التفاصيل، والتفسيرات اختلفت بين من يقول إن الرجل دُفع إلى الاستقالة دفعا في ظل تراجع دوره السياسي، وبين من يرى أن الاحتجاجات التي وقعت في بنغازي ومدن أخرى في شرق البلاد، حول تردي الخدمات وانتشار الفساد كانت السبب الرئيسي لذلك. والرأي الثاني يبدو الأقرب لأن الثني، حضر خلال اجتماع في مدينة القبّة، دعا إليه رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ومعه كل من نائب رئيس الحكومة الموقتة لشؤون الخدمات، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي في البيضاء، ورؤساء اللجان النوعية بمجلس النواب ووزراء المالية والصحة والاقتصاد وعضو لجنة إدارة الشركة العامة للكهرباء، بما يفهم منه عدم الرضى على الأداء الحكومي على الخدمات العامة التي تمس المواطن مباشرة، وأدت إلى تلك الاحتجاجات.

الشئ المؤكد في ليبيا أن الأوضاع صعبة سواء في شرق البلاد أو في غربها. الاحتجاجات التي وقعت لم تكن من فراغ، قد تكون هناك أطراف في صالحها المظاهرات للركوب عليها لأغراض أخرى، لكن الواقع لا يمكن نكرانه. الخدمات الأساسية ضعيفة، مشكلة مستمرة في السيولة، أزمة وفيّة لنفسها في الكهرباء، الفساد المستشري في كل القطاعات بشكل غير مسبوق أو مقبول، زادتها تعقيدا جائحة كرونا التي يبدو أن الوضع الصحي والبنية التحتية في البلاد غير قادريْن على مواجهتها ولم تكن هناك حلول واضحة أكدتها الأعداد الكبيرة المسجلة يوميا في عدد المصابين.

استقالة الثني، يرجح أنها كانت بالاتفاق

> تفسيرات استقالة الثني اختلفت بين من يقول إن الرجل دُفع إلى الاستقالة دفعا في ظل تراجع دوره السياسي، وبين من يرى أن الاحتجاجات التي وقعت في بنغازي ومدن أخرى في شرق البلاد، حول تردي الخدمات وانتشار الفساد كانت السبب الرئيسي لذلك.

مع رئيس مجلس النواب الذي طالب بشرح «مفصل لعمل الحكومة والوزارات والهيئات المعنية حول أسباب تردي الأوضاع الخدمية وأزمة انقطاع الكهرباء وانعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين»، بما يفهم منه أن الاجتماع وقتها كان أقرب إلى المساءلة التي استوجبت تقديم الطلب، في ظل غياب رؤية حكومية واضحة تنهي حالة الغضب الشعبي. وحتى الجيش عبّر عن موقف مساند للتحركات الشعبية من خلال تصريح الناطق الرسمي باسمه أحمد المسماري الذي قال إنهم يؤيدون «حراك الشارع للمطالبة بحقوقه» مع التحذير من اختراقات العناصر الإرهابية التي تتصيّد مثل هذه الفرص.

ولأجل تجنيب نفسه لحرج الأسئلة حول أسباب الاستقالة قال الثني خلال لقاء بأعيان بنغازي الكبرى، إنه وجد نفسه أمام موارد قليلة ومضبوطة في ميزانية مخصصة تجعل إمكانية توزيعها صعبة خاصة أن جزءا من تلك الموارد متحكم فيه من مصرف ليبيا المركزي في طرابلس الخاضع لحكومة الوفاق وخياراتها.

طرابلس أيضا كانت أمام شبه استقالة. ففي الـ16 من سبتمبر، أي بعد ثلاثة أيام من استقالة الثني، أعلن فائز السراج تسليم مهامه إلى السلطة التنفيذية القادمة، في موعد أقصاه نهاية أكتوبر المقبل. السراج استدرك كلامه بضرورة استكمال لجنة الحوار لأعمالها، واختيارها مجلسًا رئاسيًا جديدًا، يعيّن على إثره رئيسا جديد للحكومة، وهو استدراك قد يؤجل خروج السراج بمجرد عجز تلك اللجنة عن تنفيذ ما هو مطلوب منها.

وبغض النظر عن الأمور الإجرائية، فإن خطوة السراج كانت لنفس السبب الذي غادر لأجله عبد الله الثني. فطرابلس بدورها مركزا لاستشراء الفساد وانتشار المليشيات وتردي الخدمات، الأمر الذي خلف ردود فعل قوية على أداء حكومة الوفاق، حيث يتهمها محتجون بحماية الفاسدين والتقصير عن توفير الخدمات الدنيا للمواطنين، بالإضافة إلى استقوائها بالمليشيات التي تدخلت لمنع المظاهرات واعتدت على المحتجين السلميين.

كما لا يعيش السراج داخليا، في وضع مريح بسبب الخلافات الكبيرة

> الشئ المؤكد في ليبيا أن الأوضاع صعبة سواء في شرق البلاد أو في غربها. الاحتجاجات التي وقعت لم تكن من فراغ. قد تكون هناك أطراف في صالحها المظاهرات للركوب عليها لأغراض أخرى، لكن الواقع لا يمكن نكرانه.

مع مسؤولين كبار في طرابلس على رأسهم نائبه أحمد معيتيق ومحافظ المركزي الصديق الكبير، بما يعني غياب الانسجام الذين كان سابقا، فوجد نفسه مجبرا على المغادرة والدعوة إلى البحث عن بديل مع تأكيد دعمه لأي تفاهمات قادمة يمكنها تحريك العملية السياسية.

تقديم السراج لاستقالته المؤجلة، اعتبره البعض مناورة لربح الوقت وتخفيف الغضب الداخلي في حين اعتبرها آخرون، رضوخا لضغط الشارع الذي لم يعد يرى في المسؤولين إلا مجرّد أدوات لتشريع الفساد وتكريس الفشل على كل المستويات وبالتالي يجب أن ينتهي دورها وتنطلق كل الأطراف في مرحلة جديدة تقطع مع تلك الخروقات والتجاوزات التي أصبح تأثيرها كبيرا على اقتصاد البلاد.

وعلى الرغم من أن رئيس المجلس الرئاسي لم يتطرق في كلمته إلى أي دور خارجي لكن وسائل إعلام دولية تحدّثت عن ضغط أمريكي، بل إن الإدارة الأمريكية قدّمت جملة من المقترحات التي قد تلقى صداها داخليا من بينها أن تكون سرت مقرا أوليا لاجتماعات الفرقاء في تداول الخلافات. وتأكيدا على أن لها دورا في التنحي المؤجل للسراج، كانت السفارة الأمريكية من بين المرحبين بالكلمة معتبرة أنها تعبّر «عن موقف شجاع» داعية الليبيين إلى العمل سويا تحت رعاية أممية للخروج بنتائج إيجابية من أي مفاوضات محتملة.

استقالة الثني والسراج في ظاهرها إرضاء لغضب داخلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكن الواقع أنها كانت ضمن ترتيبات دولية تعيد خلط الأوراق وتوزيعها بشكل يرضي الأطراف المتصارعة، وما حوارات بوزنيقة المغربية وجنيف السويسرية إلا جزءا من تلك الترتيبات التي سيتم تفصيلها في اجتماعات مرتقبة خلال الأيام المقبلة.

> استقالة الثني، يرجح أنها كانت بالاتفاق مع رئيس مجلس النواب الذي طالب بشرح «مفصل لعمل الحكومة والوزارات والهيئات المعنية حول أسباب تردي الأوضاع الخدمية وأزمة انقطاع الكهرباء وانعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين»، بما يفهم منه أن الاجتماع وقتها كان أقرب إلى المساءلة التي استوجبت تقديم الطلب.

تقديم السراج لاستقالته المؤجلة، اعتبره البعض مناورة لربح الوقت وتخفيف الغضب الداخلي في حين اعتبرها آخرون، رضوخا لضغط الشارع الذي لم يعد يرى في المسؤولين إلا مجرّد أدوات لتشريع الفساد وتكريس الفشل على كل المستويات.

الإستقالات تغلف المشهد السياسي في ليبيا

همسة يونس

تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة التصريحات والاستقالات من قبل الأطراف الليبية، حيث أعلنت الحكومة الليبية «المؤقتة»، برئاسة عبد الله الثني، الأحد 13 سبتمبر 2020، تقديمها استقالتها وعرضتها على رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ومن المقرر أن يتم عرض الاستقالة على المجلس للنظر فيها.

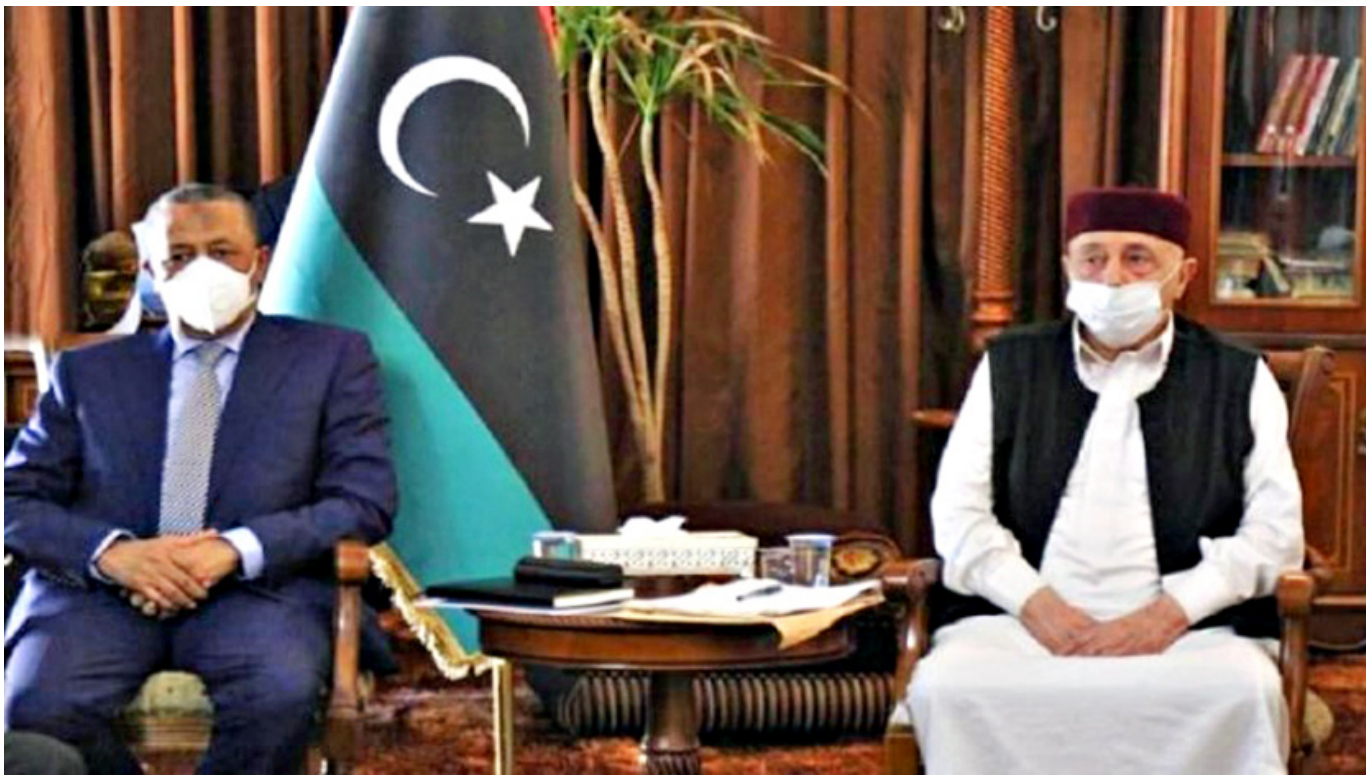

وفي سياق ليس ببعيد، أعلن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج، 17 سبتمبر 2020 نيته الاستقالة من منصبه نهاية شهر أكتوبر القادم، وتسليم جميع مسؤولياته لسلطة جديدة يجري التفاوض بشأن تشكيلها بين طرفي النزاع في البلاد.

وتولى السراج رئاسة حكومة الوفاق منذ تشكيلها في 2015 نتيجة لاتفاق سياسي دعمته الأمم المتحدة يهدف إلى توحيد ليبيا واستقرارها، فيما تولى الثني منصبه في مارس 2014.

وبينما يرى مراقبون أن الاستقالات سواء في الشرق أو الغرب جاءت على خلفية المظاهرات الغاضبة من تردي الأوضاع المعيشية، ذهب آخرون إلى أن هذه الاستقالات قد تكون في إطار تسوية سياسية تشترط مغادرة وجوه معينة، قبل الاتفاق على أي حل للأزمة الليبية.

صحيفة العرب اللبنانية، ذكرت أن المراقبين يرون أن استقالة الثني لن تغير المشهد في ليبيا، في ظل تعقيدات الأزمة ككل ذلك أن كل المؤسسات المالية للدولة الليبية بما في ذلك المصرف المركزي تحت سيطرة حكومة الوفاق في طرابلس، والتي من تتولى منح المنطقة الشرقية ميزانية محددة لإدارة الوضع هناك، لافتين إلى إن هذه الميزانية التي تصل للشرق لا يتم التصرف فيها وفق احتياجات المنطقة وجزءا كبيرا منها يذهب لجيوب المسؤولين هناك.

فيما افترض رئيس مركز الدراسات الإسلامية في معهد التنمية المبتكرة، والخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي، كيريل سيميونوف، أن التغييرات الموازية في الحكومة في جزأي البلاد يمكن أن تعكس عمليات أكبر في ليبيا. وقال لـ«نيزافيسيمايا غازيتا»: «على الأرجح، يرتبط موضوع استقالة السراج بتنفيذ الاتفاقات الخاصة بإطلاق عملية السلام، والتي ينبغي أن تنتهي إلى تشكيل مجلس رئاسي جديد من ثلاثة أعضاء من كل منطقة من المناطق الليبية وحكومة الوفاق الوطني الجديدة ومقرها في سرت المنزوعة السلاح. ربما تفتح الاستقالات الطريق أمام هذه المبادرات».

بينما يرى مراقبون أن الاستقالات سواء في الشرق أو الغرب جاءت على خلفية المظاهرات الغاضبة من تردي الأوضاع المعيشية، ذهب آخرون إلى أن هذه الاستقالات قد تكون في إطار تسوية سياسية.

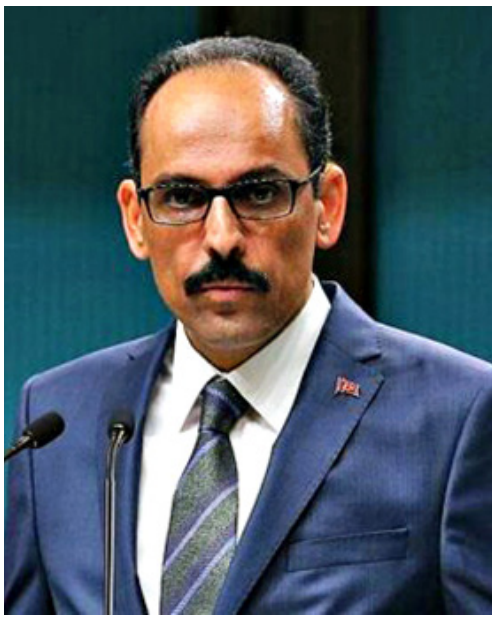

واعتبر الباحث التونسي في العلاقات الدولية المختص في الشأن الليبي بشير الجويني، أن استقالة السراج مرتبطة بترتيبات «بوزنيقة، موضحا في تصريح لـ «بوابة إفريقيا الإخبارية» أن استقالة السراج تأتي في جزء منها للضغط في اتجاه إنهاء المرحلة الحالية في ليبيا والشروع في مرحلة جديدة.

وأضاف الجويني، أن هذه المرحلة الجديدة ستكون أيضا انتقالية، لكنها ستشهد انفصال الحكومة عن المجلس الرئاسي، مؤكدا أن المهم في كل هذه العملية ألا تكون مجرد تدوير نفس الأسماء، في حين أن الشعب الليبي شرقا وغربا وجنوبا يعاني من غياب الدولة في أبسط مقوماتها.

وعن استقالة الثني، قال الخبير الدستوري يونس الفاخر، إنها لن تكون حلا للأزمات في مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة، لأن هذه الأزمات سببها مركزية القرار في طرابلس، نظرا لتواجد المؤسسات المالية وتقرير الميزانيات بها، أي أنه حتى ولو شكلت حكومة جديدة في وقت قياسي لن يكون بمقدورها تقديم أي خدمة مميزة.

وأوضح الفاخر في تصريحات لـ«ارم نيوز»، أن البرلمان قد وضع نصا يلزمه بأن يكون النصاب القانوني لعدد الحضور لمنح الثقة للحكومة أو سحبها هو بمعدل «النصف زائد واحد»،من أصل عدد النواب الذين أدوا اليمين القانونية، والبالغ عددهم 163 نائبا، أي أن النصاب هو 83 عضو، حيث كان المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب عبد الله بليحق، قد كشف في تصريح لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية»، أن استقالة الحكومة الليبية «المؤقتة» سيتم عرضها على مجلس النواب في أول جلسة للنظر فيها.

وعلى الرغم من انزعاج تركيا من إعلان السراج نيته تقديم استقالته، حيث قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «إن بلاده منزعجة من إعلان السراج اعتزامه الاستقالة»، لكن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين، أكد أن الدعم التركي لحكومة الوفاق والاتفاقات الثنائية بين البلدين، التي تتضمن معاهدة أمنية جرى توقيعها العام الماضي ستستمر، بحسب رويترز.

وأضاف كالين لوكالة أنباء ديميرورين، قائلا «لن تتأثر هذه المعاهدات بهذه الفترة السياسية، لأنها قرارات اتخذت من قبل الحكومة وليس من قبل فرد واحد».

> اعتبر الباحث التونسي في العلاقات الدولية المختص في الشأن الليبي بشير الجويني، أن استقالة السراج مرتبطة بترتيبات «بوزنيقة».
>
> تركيا منزعجة من اعلان السراج رغبته في التنحي لكنها تؤكد استمرار دعمها لحكومة الوفاق والحفاظ على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

عودة انتاج النفط صفعة لتركيا وحلفائها

رمزي زائري

في قرار مفاجئ، منح القائد العام للجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، الإذن باستئناف إنتاج وتصدير النفط ، قائلاً في كلمة متلفزة تعلن استئناف تصدير النفط، مع كامل الشروط والتدابير الإجرائية اللازمة، التي تضمن توزيعاً عادلاً لعائداتها، وعدم توظيفها لدعم الإرهاب، أو تعرضها لعمليات السطو والنهب، كضمانات لمواصلة عمليات الإنتاج والتصدير».

وجاء إعلان حفتر، بناء على اتفاق مفاجئ من نقاط عدة، بين القيادة العامة و النائب الثاني للمجلس الرئاسي أحمد معيتيق ، الذي وعد بضمان عمليات توزيع العائدات النفطية بشكل عادل ،و ضمان إدارتها بطريقة شفافة ونزيهة، تحميها من شبهات الفساد.

وتسبب الاتفاق بداية بحالة تفاؤل كبيرة في الشارع الليبي، سرعان ما خبت وتحولت إلى ترقب وقلق، بعد ما رفضتها غالبية الأطراف السياسية والعسكرية وشخصيات محسوبة على تيار الإسلام السياسي، غرب البلاد، وشنت جميعها حملة انتقاد لأحمد معيتيق، بينما منعته كتائب مسلحة في مصراتة من تنظيم مؤتمر صحافي، للحديث عن تفاصيل الاتفاق، مما يهدد بنتائج عكسية تماماً، لعملية فتح النفط بعد اللغط الذي صاحبها.

تفاصيل الاتفاق

اعتبر الناطق باسم الجيش الوطني الليبي ،اللواء أحمد المسماري أن الاتفاق المعلن حول النفط، يخرج ليبيا من «مأزق تضارب المصالح الدولية»، كاشفاً أن «الوعاء الزمني لهذا الاتفاق، ينتهي بتشكيل حكومة وحدة وطنية».

وبين في مؤتمر صحافي «تشكيل لجنة فنية مشتركة لتوزيع إيرادات النفط بشكل عادل»، مضيفاً «دعمنا لأحمد معيتيق في تمثيل المنطقة الغربية في هذه المفاوضات، دليل على أننا لا نحارب الليبيين».

وكشف المسماري تفاصيل المفاوضات، التي أنتجت هذا الاتفاق، قائلاً إن «حواراً تم مع ممثلين عن القبائل الليبية ومختلف المناطق بمشاركة معيتيق، وتوصلنا إلى اتفاق بشأن إعادة فتح الحقول النفطية ومرافئ التصدير».

وشدد المسماري أن «اللجنة المشتركة التي شكلت على خلفية الاتفاق، ستعمل على إعداد ميزانية مشتركة من عوائد النفط، ونحن ندعم المؤسسة الوطنية للنفط لتأمين الحقول وموانئ التصدير».

من جانبه، أكد أحمد معيتيق النائب بالمجلس الرئاسي، في بيان نشره المكتب الإعلامي التابع له «الوصول إلى اتفاق على إعادة فتح النفط وتشكيل لجنة فنية مشتركة،

جاء إعلان حفتر، بناء على اتفاق مفاجئ من نقاط عدة، بين القيادة العامة والنائب الثاني للمجلس الرئاسي أحمد معيتيق ، الذي وعد بضمان عمليات توزيع العائدات النفطية بشكل عادل ،وضمان إدارتها بطريقة شفافة ونزيهة.

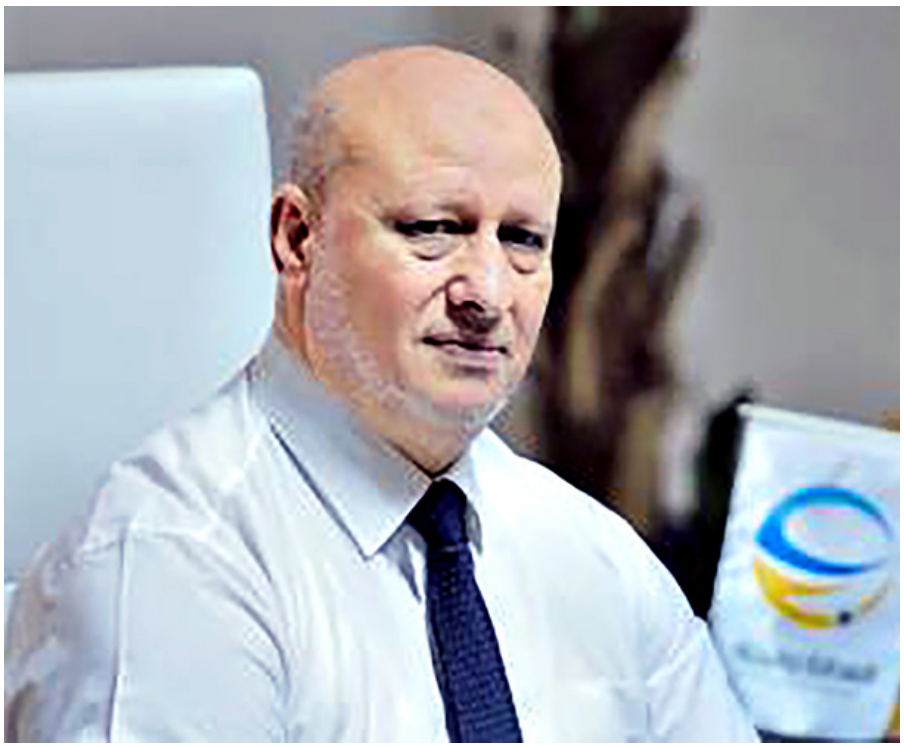

تشرف على إدارة إيراداته وتوزيعها العادل».

وأوضح أن «اللجنة مشتركة ستتولى أيضاً الإشراف على معالجة الدين العام لكل من الطرفين، واستمرار اللجنة في الأعمال المناطة بها، إلى حين تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتولى إدارة البلاد».

ونشر المكتب الإعلامي لمعيتيق، النص الكامل للاتفاق، المؤلف من جزأين، الأول، خاص بالمبادئ العامة المتفق عليها، تكون من سبع نقاط، والشق الثاني، يتعلق بمهام اللجنة الفنية المشتركة، المزمع تشكيلها على خلفية هذا الاتفاق، وتشكل من 10 نقاط، كان جلها يصب في اتجاه تقاسم إيرادات النفط، وطريقة إدارة العائدات المحصلة منه.

إلى ذلك قالت المؤسسة في بيان إنها تعكف على تقييم الوضع الأمني في موانئ وحقول نفطية أخرى و قد خلصت الى أن هناك تحسنا كبيرا في الوضع الأمني الأمر الذي يسمح باستئناف الإنتاج والصادرات للأسواق العالمية .

ولفتت المؤسسة إلى أن «موانئ الحريقة، والبريقة، والزويتينة (شرق) تصنف موانئ آمنة، وجاري تقييم باقي الحقول والموانئ النفطية، وفق معايير الأمن والسلامة المهنية المعمول بها في قطاع النفط الوطني ،وسمحت المؤسسة باستئناف العمليات في ميناءي الحريقة والبريقة في أعقاب إغلاق استمر ثمانية أشهر لمعظم المنشآت النفطية في ليبيا.

حملة ضدّ معيتيق

ما أن أعلن معيتيق، الاتفاق الذي توصل إليه مع القيادة العامة للجيش، حتى انطلقت حملة نقد شرسة عليه، من أطراف عدة غرب البلاد، رفضت الاتفاق جملة وتفصيلاً، واعتبرت أن معيتيق بعقده لا يمثل إلا نفسه، وعلى رأس هذه الجهات رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج والمؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي في طرابلس ،رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد مشري ،فضلا عن أغلب القيادات العسكرية في المنطقة الغربية.

وبعد ساعات من هذه التطورات، بدأت مصادر رسمية، في غرب ليبيا، التصريح برفضها اتفاق معيتيق وحفتر ،وهاجم حزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين قرار إعادة فتح حقول النفط في ليبيا ،وقال « اتفاق إعادة فتح حقول النفط خطير وغير عقلاني»، ولا يأخذ في الاعتبار المصالح الجيوسياسية للدول الشريكة»

وأعلن حزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين في ليبيا أنّ «الاتفاق على إعادة فتح حقول النفط خطير وغير عقلاني»، وأضاف الحزب: «نحن نعمل على تسوية تأخذ في الاعتبار المصالح الجيوسياسية للدول الشريكة لليبيا»، في إشارة ضمنية إلى تركيا وقطر.

من جهته، أعلن رئيس حزب العدالة والبناء الإخواني محمد صوان رفضه لاتفاق فتح منشآت النفط وتوزيع إيراداته بشكل عادل، واعتبره تجاوزاً لـ «الشرعية وعبثاً بمقدرات الدولة».

إلى ذلك أبدى طه حديد ، الناطق باسم «قوة حماية وتأمين سرت» التابعة لحكومة الوفاق، رفضه للاتفاق «لأن النائب أحمد معيتيق سافر من دون علم رئيسه فايز السراج، واتفق مع الطرف المعتدي على أشياء، دون الرجوع لرئيسه» ،وتساءل في الوقت ذاته «هل سنرى أمر توقيف من الرئيس لنائبه، ومساءلته والتحقيق معه، مثل ما حدث مع وزير الداخلية فتحي باشاغا، أم لا؟».

كما رفض آمر المنطقة العسكرية الغربية اللواء أسامة جويلي، اتفاق حفتر ومعيتيق بشأن النفط ،وقال الجويلي «أي اتفاق غير

> الناطق باسم الجيش الوطني الليبي ،اللواء أحمد المسماري: الاتفاق المعلن حول النفط، يخرج ليبيا من «مأزق تضارب المصالح الدولية».

معلن، سيكون مصيره الفشل، ومن يحرص على وحدة ليبيا، فليظهر تنازلاته وليتعفف عن مصالحه الشخصية، في الحوارات الدولية المقبلة».

كما أعلن رئيس مجلس الدولة خالد المشري ،رفضه اتفاق إعادة فتح حقول النفط، وطالب رئيس المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق فائز السراج بفتح تحقيق ضد عضو المجلس الرئاسي أحمد معيتيق وأي جهة أخرى لها علاقة بالاتفاق.

انقسام في غرب ليبيا حول هذا الاتفاق

تكشف هذه التطورات مجدداً، حجم الانقسام الحاصل في غرب البلاد، على كافة المستويات وبين كل الأجسام السياسية، والشخصيات القيادية البارزة، ما يؤكد استحالة الاتفاق معها على أي شئ، لا الآن ولا مستقبلاً، وهي غير قادرة على الاتفاق بينها، أو حتى التفاهم على رؤية موحدة للحل.

فرغم معارضة هذه المبادرة من جانب مقربين من رئيس حكومة طرابلس فايز السراج، فإن مجموعة أخرى في الحكومة أبدت تأييدها لاتفاق استئناف إنتاج النفط.

وقال وزير الثقافة في حكومة السراج حسن أونيس، إنه يؤيد الاتفاق، الذي «يحافظ على أرواح الليبيين وسيجنب البلاد مزيدا من الخراب والدمار». وأشار أونيس إلى أن من يرفضه «استسلم لإعلام يغذي معاناة الليبيين».

وعن أسباب الانقسام الحاصل، أوضح الكاتب والباحث السياسي الليبي، عبد الحكيم معتوق، أن حكومة طرابلس تعيش خلال الفترة الماضية على وقع «الاختلاف والخصام».

وقال معتوق، في حوار مع موقع «سكاي نيوز عربية»، إن «المعارضين للاتفاق النفطي لا يريدون إعادة إنتاج النفط بدون شروط، أي العودة للمربع الأول، بمعنى أن تذهب الإيرادات وتتقاسمها المليشيات والمرتزقة».

وأشار إلى أن «هذا الانقسام يديره ويقوده الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يضغط على السراج للمعارضة».

وأضاف: «الإسلام السياسي والمرتزقة استأثروا بالامتيازات الكامنة خلف إيرادات النفط، مما يعني أنه من الطبيعي أن يواجه تحييد هذه الامتيازات رفضا ومعارضة».

وذكر الباحث الليبي أن «الموضوع يتعلق بحياة الناس.. الرفض لن ينتج النفط، وبالتالي تعميق الأزمة».

من جهته، اعتبر الكاتب والباحث السياسي عز الدين عقيل أن ما يجري «يعكس حقيقة التمزق داخل حكومة الوفاق، وأنه لا يوجد عمليا شريك استراتيجي نافذ قادر على الإيفاء بتعهداته في أي اتفاق يبرم»، موضحا أن «ثمة صراع كبير حاليا على النجومية داخل حكومة طرابلس».

وأردف قائلا: «هذا الاتفاق سينتج ما يمكن اعتبارها حكومة ثقة مصغرة في صورة لجنة كانت ستقوم بخطوات مهمة في توحيد السياسات النقدية لمنح الثقة للجميع بأن حقوق الأطراف ستلبى بشكل كامل ومتساو».

بدوره، اتّهم الباحث الإسلامي والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط سهيل ناخودة تنظيم الإخوان بمحاولة الاستحواذ على إيرادات النفط لصالح تركيا وقطر.

ووجّه ناخودة انتقادات صريحة لحزب العدالة والبناء الإخواني، واتهم الجماعة بأنها

> أعلن رئيس حزب العدالة والبناء الإخواني محمد صوان رفضه لاتفاق فتح منشآت النفط وتوزيع إيراداته بشكل عادل، واعتبره تجاوزاً لـ «الشرعية وعبثاً بمقدرات الدولة».

تريد أن تستحوذ قطر وتركيا على عائدات النفط الليبية.

وأضاف في تغريدة أخرى للتعليق على الخبر نفسه: «لا يوجد أمر مثير للدهشة. عندما يكون التطور جيداً للدولة وشعبها، فإنّ جماعة الإخوان المسلمين سوف ترفضه دائماً. الحركة الدينية الإيديولوجية العابرة للحدود لا توازن الحسابات الوطنية بالطريقة نفسها مثل باقي الجمهور».

ويرى مراقبون أن عودة استئناف إنتاج النفط يشي بتفاهمات داخلية دفعت باتجاهها القوى الدولية خاصة وأنها تأتي في ظرف دقيق يتزامن مع ضغوط قوية تعرض لها رئيس حكومة الوفاق فايز السراج الذي قرر التنحي من منصبه نهاية اكتوبر المقبل والتي لها علاقة بترتيبات دولية يجري التحضير لها في عدة عواصم غربية، وخاصة منها واشنطن، لتسوية الملف الليبي.

صفعة قوية لتركيا

شدد المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري ،خلال مؤتمر صحفي على أن القوات المسلحة تحارب الإرهاب والفساد، ولن نسمح لتركيا بالتدخل بملف النفط ونعمل على منع استفادة تركيا من أموال الليبيين وهدفنا عدم استفادة الإرهابيين والميليشيات والمرتزقة وتركيا من عائدات النفط الليبي وفتح الاعتمادات والتحويلات المالية القانونية في كل المناطق الليبية.

ويعتقد المحللون المحليون أن مبادئ الاتفاق مثلت صفعة قوية للنظام التركي وحلفائه في غرب ليبيا، وخاصة من حيث التوافق على تحديد آلية لتوزيع الثروة النفطية على مناطق البلاد، وسحب مقود التصرف في الإيرادات من مصرف ليبيا المركزي الخاضع لسيطرة حكومة طرابلس المرتبطة باتفاقيات تبعية لتركيا.

وفي أعقاب ذلك كشف رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي، مرتضى قرنفل، عن أن شركات الغاز والنفط في بلاده، تلقت دعوة من مسؤولين ليبيين لزيادة أنشطتها الاستثمارية في هذا البلد العربي ،وأضاف أن مسؤولين ليبيين أكدوا أن شركات الطاقة التركية لم تحصل على الحصص اللازمة من الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز الطبيعي في بلادهم، لذلك يجب تفعيل دور هذه الشركات للحصول على المزيد من الحصص.

وأشار أن الجانبين التركي والليبي يخططان لتوقيع مذكرة تفاهم حول هذا الموضوع في المستقبل، وذلك لضمان تأسيس أواصر علاقات متينة على الصعيدين التجاري والاستثماري بين البلدين ،وذكر أن تكاليف استخراج الغاز والنفط في ليبيا أرخص من الدول الأخرى بالمنطقة.

وفي وقت لا تزال بعثة الأمم المتحدة وسفارات الدول الغربية تتجاهل الاتفاق الحاصل بين قيادة الجيش وعضو المجلس الرئاسي أحمد معيتيق حول إعادة ضخ النفط إنتاجاً وتصديراً، أعلنت أغلب مراكز النفوذ التركي والإخواني في طرابلس ومصراتة عن رفضها الاتفاق، وهو ما فسره المراقبون بخشيتها من أن يتسبب في سحب البساط من تحت أقدامها، بعد أن أعاد قيادة الجيش إلى صدارة المشهد ، ومنح معيتيق صورة رجل السلام في غرب ليبيا، وفتح أمامه أبواب مجال واسع للمنافسة على الزعامة وبخاصة في مواجهة رجل تركيا الأبرز وزير الداخلية المفوض فتحي باشاغا.

يعتقد المحللون المحليون أن مبادئ الاتفاق مثلت صفعة قوية للنظام التركي وحلفائه في غرب ليبيا، وخاصة من حيث التوافق على تحديد آلية لتوزيع الثروة النفطية على مناطق البلاد.

مناخ الفوضى في ليبيا

بيئة خصبة لإعادة الحياة إلى تنظيم «داعش»

رامي التلغ

تشهد منطقة جنوب ليبيا تنامياً في هجمات تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على المواقع العسكرية التابعة لقوات الجيش الليبي. ففي الوقت الذي تتواصل فيه التحركات لتكثيف الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية عن طريق محطات الحوارات و اللقاءات المستمرة بالتوازي مع جهود الجيش الليبي في مختلف الجبهات للقضاء على حكم المليشيات في مختلف مناطق البلاد.

فقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن تنفيذ هجمات على مواقع عسكرية خلال الأشهر الماضية من هذه السنة، بينما أعلن الجيش الليبي عن احباط محاولة للهجوم على الحقول النفطية في المنطقة.

إذ حذر خبراء سياسيون وعسكريون قبل أيام من نشاط لبعض الخلايا الإرهابية في الجنوب الليبي التابعة لتنظيم داعش، تضمنت معلومات عن تحرك عناصر إرهابية وتحضيرها لعمليات نوعية، وهو ما أكدته العملية التي وقعت الشهر الماضي، والتي قتلت فيها ثلاثة عناصر تابعة للتنظيم كانت تحضر لعملية إرهابية ضد حقول النفط.

في ذات الإطار،حذرت دراسة أميركية حديثة من أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا يزال يمثل «تهديدا مستمرا» في ليبيا ويمكن أن يطل برأسه مرة أخرى «ما لم يتم إنهاء الصراع الطويل الأمد في البلاد».

وأضافت الدراسة المطولة، التي أجراها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأميركي، أن داعش «يعود لرصّ صفوفه وتوسيع قدراته بهدوء»، مشيرا إلى أن «التنظيم المتشدد قد يصبح طرفا قويا ويشكل تحديا مرة أخرى في ليبيا».

وبحسب الدراسة، فإن طرد داعش من مدينة سرت دفعه إلى نقل معظم نشاطاته إلى منطقة فزان في الصحراء الليبية، «حيث ترسخ التنظيم بشكل متزايد مستخدما الاتجار المحلي بالبشر والبضائع غير المشروعة».

كما نشرت شعبة الإعلام الحربي التابعة للقوات المسلحة، فيديو رصدت فيه مشاركة العناصر التي فرت من مدينة بنغازي، والمتهمة بجرائم اغتيال، ومشاركة في جريمة قاعدة براك الشاطئ في القتال مع التشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الرئاسي في المعارك الدائرة مع قوات الجيش جنوب طرابلس.

ومن أبرز المطلوبين لدى قوات الأمن الإرهابي محمود البرعصي آمير ما يسمي بتنظيم داعش في بنغازي، والذي لقي مصرعه، في السابع والعشرين من سبتمبر العام الماضي، فى منزل قرب سبها جراء ضربة جوية القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم).

ويعتبر البرعصي أحد أبرز قادة التنظيم الإرهابي في ليبيا، ويقود ما تسمى ولاية ليبيا الداعشية تحت اسم حركي جديد

حذر خبراء سياسيون وعسكريون قبل أيام من نشاط لبعض الخلايا الإرهابية في الجنوب الليبي التابعة لتنظيم داعش، تضمنت معلومات عن تحرك عناصر إرهابية وتحضيرها لعمليات نوعية.

هو «أبو مصعب الليبي».

من جانب آخر، كشف تقرير فرنسي عن عودة داعش للظهور في مدينة صبراتة غربي ليبيا تحت غطاء ميليشيات طرابلس، في أحدث بؤرة جديدة للتنظيم الإرهابي بعد هزيمته في العراق وسوريا. وأكد تقرير لإذاعة «آر إف أي» الفرنسية من خلال شهادات نقلها عن السكان، أن التنظيم بدأ في السيطرة على المدينة، مشددا على أن هناك علاقة بين نقل تركيا للمرتزقة السوريين إلى ليبيا وعودة ظهور التنظيم في هذه المناطق.

وذكر التقرير أن التنظيم عاد ليظهر مجددا وبدأت عناصره تستولي على صبراتة شيئا فشيئا. وبحسب العديد من الشهادات التي نقلها التقرير على لسان بعض السكان، فإن مسلحي التنظيم أصبحوا لا يخفون وجودهم في صبراتة، وقد تمركزوا في مخيمين هما التليل والبراعم في ضواحي المدينة، بحسب المصدر ذاته.

وتربط الكثير من التقارير بين عمليات نقل تركيا للمرتزقة السوريين إلى ليبيا، وعودة ظهور داعش من جديد في هذه المناطق. كما أن التقرير الفرنسي ربط بين انسحاب قوات الجيش الوطني الليبي، وهروب الكثير من العناصر الإرهابية من السجون في هذه المدينة، وغيرها من المناطق التي سيطرت عليها ميليشيات طرابلس المدعومة من تركيا.

ويذهب التقرير أبعد من ذلك حين أكد أن غرفة العمليات التي أنشأتها حكومة الوفاق لمحاربة التنظيم، تضم مقاتلين ينتمون لتنظيمات متطرفة. وكان الجيش الوطني الليبي، قد أكد أكثر من مرة رصده لقتال قيادات بارزة من تنظيم داعش في صبراتة، بعد دخول المرتزقة السوريين إلى المدينة.

من جهته، حمّل عضو مجلس النواب علي السعيدي، تركيا مسؤولية إعادة تنظيم داعش إلى المدن الليبية بعد نقل آلاف المرتزقة من سوريا، لافتًا إلى تنقل الدواعش عبر الصحراء والتوغل داخل الكتل السكانية في الجنوب، حتى يصعب على الأجهزة الأمنية التعامل معهم.

السعيدي قال في تصريحات لموقع «النهار العربي» اللبناني، إن تنظيم داعش يملك تمويلاً داخليًا منذ أن كان في مدينة سرت، بالإضافة إلى تلقيه تمويلاً خارجيًا

> يرى مراقبون أن تواجد داعش مرة أخرى بشكل نشيط على الأراضي الليبية يتغذى من حالة الاضطراب الأمني في ليبيا والمنطقة جراء التدخل العسكري التركي.

معروفًا من دول في المنطقة، محذرا من أن الأوضاع المعيشية الصعبة لسكان الجنوب الليبي مع توافر المال الفاسد ، قد يُشجع شباب المنطقة على الانضمام الى التنظيم.

ومن ناحية أخرى، أعلنت وزارة الداخلية بالحكومة الليبية، منتصف الشهر الماضي، تمكن وحداتها الأمنية، من القضاء على خلية تابعة لتنظيم داعش الإرهابي في بلدة «غدوة»جنوب مدينة سبها، كانت تجهز لاختطاف أحد المواطنين، ما يؤكد ما تم تداوله مؤخرًا من أن تنظيم داعش أعاد التقاط أنفاسه من جديد في البلاد، وبدأ يستعيد نشاطه بشكل لافت بمدن غرب البلاد، حيث استقر آلاف المرتزقة الذين نقلتهم تركيا.

وقال مدير فرع الإدارة العامة للدوريات الصحراوية بالمنطقة الجنوبية التابعة لوزارة الداخلية المقدم أسامة عثمونة، في بيان له، إن قوات الإدارة صدت بالتعاون مع كتيبة خالد بن الوليد ، هجومًا لتنظيم داعش الإرهابي استهدف منطقة غدوة، جنوب سبها.

وأضاف «عثمونة»أن ثلاثة أفراد من تنظيم داعش الإرهابي حاولوا الدخول لمنطقة غدوة في محاولة لاختطاف أحد المواطنين، موضحًا أن إرهابيين اثنين قتلوا بعد اشتباكات مع قوات الإدارة العامة للدوريات الصحراوية والكتيبة، بينما أقدم الثالث على تفجير نفسه بعد محاصرته من قبل القوات.

من ذلك،يرى مراقبون أن تواجد داعش مرة أخرى بشكل نشيط على الأراضي الليبية يتغذى من حالة الاضطراب الأمني في ليبيا والمنطقة جراء التدخل العسكري التركي وانشغال الجيش الليبي بالمعارك في مناطق مختلفة من البلاد، ولاسيما بالقرب من العاصمة الليبية، حيث يتميز الصراع بتعبئة واسعة النطاق للقوات الليبية على الخطوط الأمامية، وهذا يشجع داعش على استغلال هذه الأوضاع لصالحه.

فإن ظهور داعش من جديد يمكن أن ينعكس بشكل كبير على الخلايا النائمة وأنها يمكن أن تهدد بعض المناطق في الجنوب الليبي، كما حدث في مرات سابقة وهاجمت بعض القرى، وفي فبراير حذر خبراء من تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، خاصة في ظل استمرار النزاع في ليبيا.

> كشف تقرير فرنسي عن عودة داعش للظهور في مدينة صبراتة غربي ليبيا تحت غطاء ميليشيات طرابلس، في أحدث بؤرة جديدة للتنظيم الإرهابي.

> السعيدي: تنظيم داعش يملك تمويلاً داخليًا منذ أن كان في مدينة سرت، بالإضافة إلى تلقيه تمويلاً خارجيًا معروفًا من دول في المنطقة.

تفاقم الوضع الوبائي في ليبيا

هل تخرج «كورونا» عن السيطرة؟

نجاة فقيري

يقول ديفي سريدهار، أستاذ الصحة العامة في جامعة إدنبرة باسكتلندا،أنه «بد لاً من إخبارك بأكاذيب مطمئنة وما تريد أن تسمعه، سأخبرك ببعض الحقائق غير السارة، لقد تغير العالم بشكل أساسي خلال الأشهر التسعة الماضية منذ ظهور حالات محد ودة من الالتهاب الرئوي في ووهان الصينية، لا توجد نسخة «عادية» من الواقع في أي مكان في العالم، حتى لو حاول الساسة إقناعك بخلاف ذلك. وإذا كنت تسعى جاهدا لإيجاد كيفية للتأقلم، فاعلم أن الشئ الوحيد المؤكد بشأن العام المقبل هو عد م اليقين».

يشهد الوضع الصحي بليبيا، على غرار دول كثيرة من العالم و من المغرب العربي، موجة «قاسية» من انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19، حيث تسجل باستمرار إصابات يومية قياسية بكورونا ما رفع الحصيلة الإجمالية إلى 29،446 حسب آخر الإحصائيات للمركز الوطني الليبي لمكافحة الأمراض. انفجار فجئي للوضع الوبائي بالبلاد و اجتياح كبير زحف ببطء في بداية الجائحة العالمية لينتشر في مناطق كثيرة بقوة خلال الثلاث أشهر الماضية.

كانت ليبيا إلى حدود نهاية أغسطس والأسبوع الأول من شهر سبتمبر تعاني من انخفاض حاد ومثير للتساؤلات في نسب الشفاء حيث سجلت جمود «مقلق ومحير» بارتفاع طفيف وغير ملحوظ، ما جعل من ليبيا تحتل المرتبة الأخيرة بأضعف نسبة شفاء على الإطلاق عالميا بتاريخ 28 أغسطس حسب آخر إحصائيات للصحة العالمية. لكن حسب آخر تحيينات المركز الوطني لمكافحة الأمراض فقد شهدت نسبة الشفاء تحسنا ملحوظا وارتفاعا كبيرا لتبلغ 54,04% بعد تسجيل 15،913 حالة شفاء.

أما عدد الوفيات فيبقى منخفضا مقارنة بعدد حالات الشفاء وإجمالي الحالات المسجلة حيث بلغ 460 حالة وفاة أي بنسبة 1,56 % حسب آخر تحيينا المركز الوطني لمكافحة الأمراض.

يعتبر الغرب الليبي، الذي يعاني من العديد من الأزمات و يعيش تحت لهيب الإحتجاجات، أكثر المناطق تضررا بالجائحة حيث تسجيل طرابلس أعلى عدد إصابات في ليبيا بـ12،974 أي بنسبة تقارب 44,38 % من جملة الإصابات بالبلاد. تليها مصراتة بـ 3،045 حالة إصابة مؤكدة أي بنسبة 17,12% لتمثل المدينتان معا (طرابلس و مصراتة) نسبة تتفوق 61% من إجمالي الإصابات بليبيا.

أما باقي مدن الغرب الليبي التي تشهد تطورا لانتشار كورونا فهي زليتن(1،745حالة)، جنزور(1011 حالة)، الخمس (870 حالة) الزاوية (645 حالة)، غريان(433 حالة)، الزنتان (245 حالة)، صبراتة(205حالة)، اللواحي الأربعة(194 حالة) و صرمان(188 حالة) لتتوزع باقي الحالات بالمدن الغربية بنسب ضعيفة. و يمثل الغرب الليبي بذلك ما يفوق 82% من إجمالي الإصابات بالبلاد.

وكان وزير الصحة بحكومة الوفاق قد نبه إلى خطورة الوضع منذ بداية شهر

يشهد الوضع الصحي بليبيا، على غرار دول كثيرة من العالم و من المغرب العربي، موجة «قاسية» من انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19، حيث تسجل باستمرار إصابات يومية قياسية.

أغسطس واصفا إياه « بالغير مطمئن» خاصة بعد انفجار عدد الإصابات في مدة تقل عن الشهرين، كما أكد مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض بدر الدين بشير النجار، «أن الوضع الوبائي في ليبيا مثلما يلاحظ الجميع في تفاقم، وخاصة في مدينتي طرابلس و مصراتة، وكذلك الجنوب»، مشيرًا إلى أن «هناك انتشارًا بمعظم المناطق بمدينة طرابلس».

أما شرقا فتعد بنغازي الأكثر تضررا من حيث عدد الإصابات بـ930 إصابة تليها أجدابيا بـ 357 حالة إصابة مؤكدة حسب آخر التحيينات وهي نسب ضعيفة مقارنة بالنسب المسجلة غرب البلاد. أما جنوبا فتبقى سبها الأكثر تسجيلا لحالات إصابة بفيروس كورونا حيث بلغ عدد المصابين بها 1،196 حالة إصابة مؤكدة و بعد أن كانت سبها الأكثر تضررا بليبيا أصبحت نسبة الإصابة فيها ضعيفة حيث لم تتجاوز 1,21% من إجمالي الإصابات بليبيا. لتتوزع النسبة المتبقية والتي تقل عن 14% على باقي المدن الليبية.

وأمام هذا الإنتشار الواسع للوباء شرقا و غربا و جنوبا بنسب متفاوتة أشدها حدة بالغرب الليبي، تعاني البلاد من بنية تحتية صحية متصدعة من كل النواحي سواء الهيكلية منها بتردي بنى المستشفيات و التقنية بغياب المعدات اللازمة و النقص الفادح في الطواقم الطبية و الطبية المساعدة، و هو وضع تعانيه أيضا العديد من أقسام العزل خاصة النقص الفادح للكوادر الطبية.

وتتكثف الجهود في ليبيا ابتداء من حملات التوعية والتعقيم ومحاولة تكثيف الاختبارات التي يقوم بها المركز الوطني لمكافحة الأمراض رفقة منظمات محلية و دولية حيث طالب مدير المركز بدر الدين النجار، «بالتركيز الآن على مراكز العزل والعناية الفائقة التي هي مهمة لإنقاذ الأرواح، والتركيز أيضًا على التوعية المجتمعية وبرنامج التواصل الصحي مع الناس، بالإضافة إلى التركيز على فرق الرصد والتقصي التي من مهامها الاكتشاف المبكر للحالات وتتبع المخالطين وحجرهم وعزلهم حتى يتم إيقاف انتشار هذا المرض»، حسب ما ورد بالصفحة الرسمية للمركز الوطني لمكافحة الأمراض.

ودعا النجار كافة الأطراف إلى التعاون للحد من خطر هذه الجائحة بقوله«من المفترض أن يكون هناك تعاون بين كل الجهات، وأن تكون هناك إدارة أزمة رشيدة تؤكد على صحة المجتمع حتى نقلل

> ليبيا تحتل المرتبة الأخيرة بأضعف نسبة شفاء على الإطلاق عالميا بتاريخ 28 أغسطس حسب آخر إحصائيات للصحة العالمية.

من هذا الانتشار الهائل للمرض قبل أن يفوت الأوان وقبل أن يكون هناك سريان عام بالمجتمع ويصبح إيقافه مستحيلاً مثلما حدث في عديد من الدول الأخرى».

وتتلقى ليبيا دعما ماديا من بعض المنظمات العالمية لمكافحة الجائحة إذا تجدر الإشارة إلى أن أمريكا خصصت مبلغا يقدّر بـ13 مليون دولار للشركاء الدوليين والمحلين لدعم الاستجابة لجائحة كورونا في ليبيا، كجزء من مبلغ يفوق 715 مليون دولار من المساهمات الأمريكية لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الاستقرار والتنمية في ليبيا منذ عام 2011.

وقد أطلق عدد من الأطباء والعاملين في المجال الصحي بليبيا، مبادرة «الكل مسؤول» لتنسيق جهود مكافحة كورونا في البلاد. وبحسب بيان للأطباء والعاملين في المجال الصحي فإن المبادرة تهدف لتوحيد صفوف العاملين في القطاع الطبي والجهود المبذولة في شرق وغرب وجنوب ليبيا لمكافحة جائحة كورونا التي تهدد المجتمع الليبي.

وتسعى هذه المبادرة حسب البيان، عبر مجموعة مميزة من المؤثرين في المجال الصحي في ليبيا بأكملها، لتوحيد صف الكوادر الطبية لمواجهة التهديد المتفاقم الذي تواجهه البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا، بدءاً بالحوار، مبينا أن هذه المجموعة انطلقت لرصد وتحديد مواطن الخلل ثم التخطيط والاستعانة بالخبرات الدولية والمنظمات الصديقة للسيطرة على هذا الوباء. وأكد البيان إلى أنه في الوقت الذي تواصل فيه هذه المجموعة من الأطباء والعاملين في المجال الصحي بالعمل المستمر لأجل الإنسانية، فإنهم يوجهون الدعوة العامة لكافة أبناء ليبيا لمساعدتهم ودعمهم في أداء هذه الرسالة.

وضع وبائي ينذر بالأسوأ خاصة مع تردي الوضع العام بالبلاد وضعف عدد التحاليل المجراة يوميا إضافة إلى تردي البنية التحتية الصحية بسبب الحرب و الصراعات التي تعيشها البلاد منذ سنوات، حيث حذرت منها منظمة الأمم المتحدة مرارا وأكدت أنها ستكون الحلقة الأضعف في قدرة ليبيا على مكافحة ومقاومة تفشي فيروس كورونا.

> يعتبر الغرب الليبي، الذي يعاني من العديد من الأزمات ويعيش تحت لهيب الإحتجاجات، أكثر المناطق تضررا بالجائحة.

> تتكثف الجهود في ليبيا ابتداء من حملات التوعية والتعقيم ومحاولة تكثيف الاختبارات التي يقوم بها المركز الوطني لمكافحة الأمراض رفقة منظمات محلية ودولية.

الجراري..
الجيش فرض شروطه لعودة إنتاج النفط

تقرير/سوزان الغيطاني

أكد رئيس الغرفة الاقتصادية الليبية المصرية عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية طبرق إبراهيم الجراري أن اتفاق الجيش ونائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق بشأن إعادة فتح الموانئ النفطية خطوة في الاتجاه الصحيح مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الجيش نجح في فرض شروطه لعودة إنتاج النفط الليبي وهو ما يمهد الطريق نحو لم شمل الليبيين في مختلف المناطق.

إلى نص الحوار:

برأيك ما كواليس اتفاق عودة إنتاج النفط في ليبيا؟

ليست كواليس إنما هي مبادرات واتفاقيات لعودة إنتاج النفط الليبي وقد انطلقت المباحثات بشأنها منذ فترة وبالتأكيد فإنها بناءة وفي الاتجاه الصحيح

إلى أي مدى نجح الجيش الليبي في فرض شروطه لعودة النفط؟

بعد إغلاق استمر عدة أشهر تمكن الجيش الليبي من فرض شروطه لعودة إنتاج النفط في ليبيا حتى لا يقع في يد المليشيات الإرهابية وهو نجاح كبير حققه الجيش الليبي في هذا الجانب.

برأيك إلى أي مدى جاءت استجابة مؤسسة النفط لرفع القوة القاهرة نتيجة للضغوط الدولية؟

بالفعل المجتمع الدولي مارس ضغوطا لرفع القوة القاهرة عن الموانئ النفطية وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وأعتقد أن هناك العديد من الضغوط الأخرى ستمارس

> بعد إغلاق استمر عدة أشهر تمكن الجيش الليبي من فرض شروطه لعودة إنتاج النفط في ليبيا حتى لا يقع في يد المليشيات الإرهابية.

على المصرف المركزي وعلى مختلف المسؤولين.

وماذا بشأن الموانئ التي لم تفتح برأيك؟

بالتأكيد ستفتح جميع الموانئ النفطية الليبية لأنها جميعا تحت سيطرة المؤسسة الوطنية للنفط التي رفعت القوة القاهرة عن بعضها وحتى الموانئ المغلقة سيجري رفع القوة القاهرة عنها.

هل يعمق الاتفاق بين الجيش ومعيتيق الصراع داخل حكومة الوفاق؟

بالتأكيد وهذا ما لمسناه في تصريحات مختلف المسؤولين من رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج إلى آمر المنطقة العسكرية الغربية أسامة الجويلي ووزير الداخلية فتحي باشاغا إضافة إلى منع نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق من الوصول لسرت لتوقيع اتفاق إعادة فتح الموانئ لنفطية وكل هذه مؤشرات على أن الاتفاق سبب شرخا كبيرا داخل حكومة الوفاق لكنه لا يعني شئ أمام الضغوط الدولية وأمام توافق الشعب الليبي.

ما مدى قدرة حكومة الوفاق على الالتزام بالاتفاق برأيك؟

حكومة الوفاق غير قادرة على الالتزام بالاتفاق بسبب سيطرة المليشيات عليها لكن عندما يتم تشكيل مجلس رئاسي جديد ويقوم السراج بتسليم مهامه نهاية شهر أكتوبر كما قال فإنه سيجري تنفيذ الاتفاق.

برأيك هل يقطع الاتفاق الطريق أمام الأطماع التركية ؟

بالتأكيد فهذا الاتفاق جاء في وقته ليقطع الطريق أمام الأطماع التركية ويجبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الانصياع ويطالب بالحوار مع مصر وعقد اتفاقيات أمنية معها.

ما الآثار المترتبة على عودة إنتاج النفط في ليبيا؟

عودة الإنتاج له تأثير إيجابي كبير فالشعب الليبي سعيد بهذا القرار الذي يؤدي لدوران عجلة الاقتصاد في البلاد وتوفر السيولة المالية وانتهاء أزمة الكهرباء والمياه كما سيجري الانتباه لبناء المشاريع المحلية التي تدعم البنية التحتية للدولة وهو ما سيساهم في عودة ليبيا إلى ما كانت عليه.

هل يمثل اتفاق فتح الموانئ النفطية خطوة نحو اتفاق شامل في ليبيا؟

أعتقد أن الاتفاق خطوة نحو لم شمل الليبيين في الشرق والغرب والجنوب وعودة مؤسسات الدولة خاصة وأن الاقتصاد الليبي يقوم بالأساس على تصدير النفط.

> المجتمع الدولي مارس ضغوطا لرفع القوة القاهرة عن الموانئ النفطية وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.
>
> هذا الاتفاق جاء في وقته ليقطع الطريق أمام الأطماع التركية ويجبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الانصياع.

المقري.. التحولات السياسية الأخيرة ستنهي الوجود التركي في ليبيا

تقرير/ همسة يونس

رأى المحلل السياسي عبدالله ميلاد المقري، أن استقالة الحكومة الليبية «المؤقتة» ينظر إليها كمؤشر ضمن التحول السياسي الذي ترتب عليه موضوع الاتفاق على استئناف تصدير النفط وما صاحبها من توافقات بشأن شكل سياسي موحد في صورة توافق ليبي ليبي، لافتا -في مقابلة أجراها مع بوابة إفريقيا الإخبارية- إلى أن الأيام القليلة القادمة قد تشهد مخرجات وطنية حقيقية. إلى نص الحوار:

كيف تابعتم التحولات السياسية في ليبيا شرقا وغربا؟

الحدث الأبرز خلال الآونة الأخيرة، والذي يأتي ضمن التحولات السياسية والذي أربك المشهد الليبي، هو الإعلان من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية -ضمن حزمة لم تتوقف- عن استئناف ضخ النفط من الحقول والموانئ التي كانت متوقفة، بل تعداها إلى تحول سياسي مهم تجاوز كل المبادرات السياسية والتي كانت حكومة الوفاق تنسفها بتدخل تركي قطري، ما يجعل موقف السيد أحمد معيتيق عضو المجلس الرئاسي -وخاصة بعد زيارة للقاهرة قامت بها شخصيات مقربة منه- في التوافق مع القائد العام المشير خليفة بالقاسم حفتر بمثابة قلب للطاولة على حكومة الوفاق لأجل الوصول إلى أي حل للمسألة الليبية -التي تعقدت أخيرا بتدخل العدو التركي في احتلال العاصمة الليبية، وسيطرة تركيا على السراج وميليشياته وحكومته المنتهية بحكم المدة وبحكم رفضها من قبل الشعب الليبي، وبحكم انبطاحها للميليشيات الإرهابية- وبذلك فرض هذا الحدث الحل السياسي بحيث ينتقل إلى الداخل وبإرادة ليبية دون تدخل خارجي ويمنع تركيا -العدو الاستعماري- من التدخل للهيمنة على ليبيا والتوسع شرقا في اتجاه الحقول النفطية، حيث أن هذا التحول السياسي سينهي الوجود التركي وحتى السراج وحكومته وحشده الميليشاوي الإرهابي.

> الحدث الأبرز خلال الآونة الأخيرة، والذي يأتي ضمن التحولات السياسية والذي أربك المشهد الليبي، هو الإعلان من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية عن استئناف ضخ النفط من الحقول والموانئ التي كانت متوقفة.

ماهي تداعيات استقالة الحكومة الليبية «المؤقتة» في شرق البلاد؟

استقالة الحكومة المؤقتة ينظر إليها كمؤشر ضمن التحول السياسي الذي ترتب عليه موضوع الاتفاق على استئناف

تصدير النفط وما صاحبها من توافقات بشأن شكل سياسي موحد في صورة توافق ليبي ليبي، وقد تشهد الأيام القليلة القادمة مخرجات وطنية تحقق حرق مرحلة سياسية مهمة تدعمها أطراف خارجية تكون فيها تركيا واتباعها خارج الحسابات المحلية والدولية.

كيف يمكن تقييم سنوات عمل الحكومة الليبية «المؤقتة»؟

بواقع الحال نقول إن عمل هذه الحكومة خلال السنوات الماضية في ظل الظروف التي أولدتها أو لطبيعة تركيبتها، كان مخجلا ومنكمشا وأقل من المستوى المطلوب، بالإضافة إلى أن أي حكومة مالم تكون تسيطر على كل ليبيا لا تستطيع أن تنجح أو يرضي عنها الشعب الليبي.

ما هو البديل عقب الاستقالة؟

البديل هو إنهاء هذا الشكل السياسي «الكارثي» الذي نتج عن «كارثة فبراير والتدخل الخارجي منذ 1102 الذي تقوده أطراف المؤامرة على الشعب الليبي»، والكف عن المشاريع الاستعمارية الخارجية ومن ضمنها إجلاء القواعد العسكرية التركية والعساكر الأتراك ومرتزقتهم من السوريين، وبسط القوات المسلحة العربية الليبية السيطرة على كامل الأراضي الليبية لتمكين الليبيين من اختيار الشكل الذي يناسبهم في إدارة البلاد.

ما مدى جدية السراج في التنحي عن منصبه؟

السراج يمثل كارثة سياسية لم تشهدها ليبيا ما بعد سقوط نظامها السياسي الوطني، وهو لا يملك الإرادة الوطنية، مما يجعله يستمر في استنزاف ليبيا سياسيا وماليا وحتى دمويا وليس أمامه الا التنحي، وسيكون القانون كفيل بالسراج وحكومته التي أحضرت العدو الخارجي وحولت البلاد إلى عبث الميليشيات الإرهابية واستنزاف المال العام في الصرف على الميليشيات الإرهابية وبالعملة الصعبة.

ما مصير المليشيات والمرتزقة في حالة تنحي السراج؟

مصير الميليشيات والمرتزقة يقترب حالها من حال السراج، وهو الخروج بالكامل من المشهد الليبي.

ماذا عن مصير الاتفاقيات بين حكومة الوفاق وتركيا؟

الليبيون سيسقطون حكومة السراج بأي شكل وسيكون مصير هذه الاتفاقيات والمعاهدات غير

> استقالة الحكومة المؤقتة ينظر إليها كمؤشر ضمن التحول السياسي الذي ترتب عليه موضوع الاتفاق على استئناف تصدير النفط وما صاحبها من توافقات.

القانونية إلى العدم والبطلان وأكثر من ذلك حيث سيحال كل من أبصم عليها بالذل والعار ولنا في تاريخ الشعوب المثل فيمن شرع للأجنبي انتهاك سيادة الدولة.

ما هي رؤيتكم أو مقترحكم لحل الأزمة الليبية؟

حل الأزمة الليبية يتطلب سرعة اتخاذ خطوات وطنية في رحيل قوات ومرتزقة العدو التركي فورا، بعدها يتم تطعيم الحكومة المؤقتة القائمة الآن والمكونة من قبل مجلس النواب بعناصر وطنية ونخبوية، مع تمزيق مشروع الصخيرات «الفاشل» وسحب سلاح الميليشيات، مع رحيل حكومة «اللا وفاق» وتحميلها مسؤولية تمسكها بالسلطة في ظل نهاية زمن وجودها الذي أقره اتفاق الصخيرات، وتتحول مدينة سرت إلى عاصمة مؤقتة لأعمال الحكومة، وكذلك المؤسسات السيادية بما فيها المصرف المركزي، والمحكمة العليا.

ولتحقيق ذلك يتم اختيار ملتقى وطني يضم من المحلة إلى البلدية لتشكيل حكومة وفق الأسس الديمقراطية ويكون للشعب اختيار من يدير شؤونهم في فترة انتقالية تؤسس لدولة حديثة فيها تشريع يعتمد حق المواطنة وحقوق الإنسان ضمن العهود الدولية التي وافقت عليها ليبيا في سنوات وجود الدولة الليبية الحرة المستقلة، وفي ظل قوات مسلحة تحمي أمن واستقرار الوطن وتحمي تشريعات الليبيين وترعى مصالحهم وتصون إرادتهم وتحمي أرزاقهم ومواردهم.

> السراج يمثل كارثة سياسية لم تشهدها ليبيا ما بعد سقوط نظامها السياسي الوطني، وهو لا يملك الإرادة الوطنية، مما يجعله يستمر في استنزاف ليبيا سياسيا وماليا وحتى دمويا وليس أمامه الا التنحي.

حل الأزمة الليبية يتطلب سرعة اتخاذ خطوات وطنية في رحيل قوات ومرتزقة العدو التركي فورا، بعدها يتم تطعيم الحكومة المؤقتة القائمة الآن والمكونة من قبل مجلس النواب بعناصر وطنية ونخبوية.

كاريكاتير

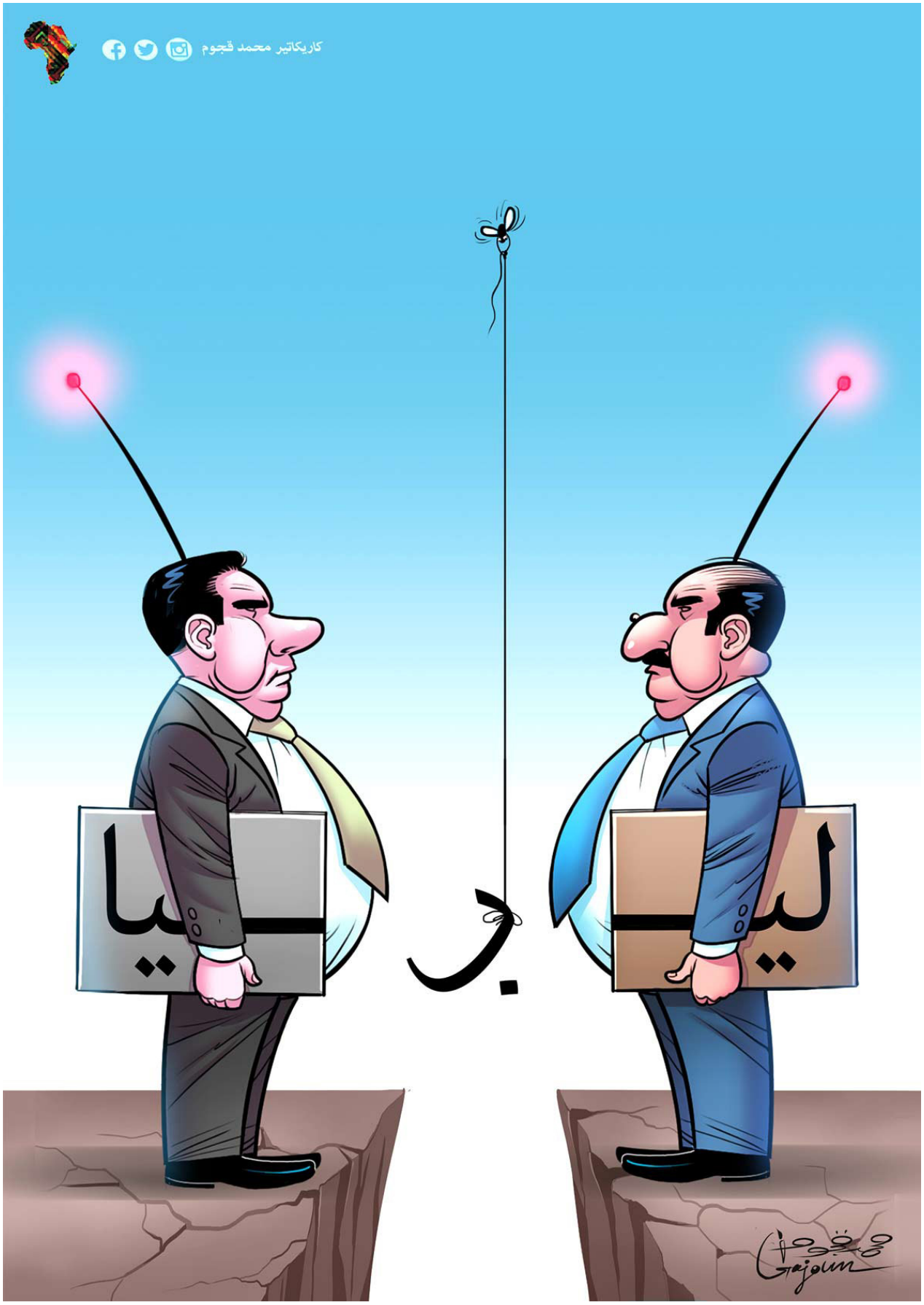

محمد قجوم